الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.3/L.1

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: Limited
14 November 2023

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الثالثة
نيروبي، 13–19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

مشروع تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الثالثة

أولاً- مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرار 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً"، إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول نهاية عام 2024. وقررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تضع صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، قد يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، ويشمل الأحكام الواردة في القرار.

2- وتبعاً لذلك، عُقدت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في مركز بونتا دل إستي للمؤتمرات والمعارض في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعُقدت الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، في الفترة الممتدة من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة الممتدة من 13 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانياً- افتتاح الدورة

3- أعلن غوستافو ميسا كوادرا فيلاسكيز (بيرو)، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، افتتاح الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الساعة 10:15 من يوم الاثنين 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من جيوتي ماتهور- فيليب، الأمينة التنفيذية للجنة التفاوض الحكومية الدولية؛ والسيد ميسا كوادرا فيلاسكيز، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛ وإنغر أندرسن، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ووليام روتو، رئيس كينيا.

5- ورحبت السيدة ماتهور- فيليب بالمشاركين وأعربت عن امتنانها لحكومة كينيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة ولحكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فضلاً عن المفوضية الأوروبية، على مساهماتهما السخية دعما لعمل اللجنة. كما شكرت الرئيس وأعضاء المكتب والأمانة على تفانيهم في العمل، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف على دعمهم القيم. وأشارت إلى ارتياحها للاهتمام المتزايد بالمفاوضات الجارية، فقالت إن التقارب في وجهات النظر بشأن العديد من القضايا الرئيسية الملحوظة في الاجتماع التحضيري الذي عقد قبل الدورة الحالية مباشرة قد أظهر توافر الأرضية المشتركة لتحقيق وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

6- وأعرب السيد ميسا كوادرا، في كلمته الافتتاحية، عن امتنانه للحكومة المضيفة على كرم ضيافتها ولجميع الذين عملوا بلا كلل لضمان التنظيم الناجح للدورة الحالية. ولا يمكن التهوين من الحاجة المُلحة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، حيث لا تزال النفايات البلاستيكية تملأ المحيطات، وإلحاق الضرر بالحياة البرية والتسرب إلى النظم الإيكولوجية، مما يشكل تهديدا مباشرا للبيئة وصحة الإنسان والكوكب. وثمة مسؤولية جماعية تقضي بالتصدي الفعال للأزمة وتغيير مسارها. وقد أظهرت المبادرات الواعدة التي نُفذت في جميع أنحاء العالم إمكانية التغيير. ومع ذلك، فإن الطابع العابر للحدود الوطنية للتلوث بالمواد البلاستيكية والحاجة إلى إحداث فرق على نطاق أوسع تعني أن التعاون الدولي ووضع صك ملزم قانونا يتسمان بأهمية حاسمة. ولا يمكن المضي قدما في المفاوضات إلا من خلال الحوار وتوافق الآراء، بروح من التعاون المستمر. وأعرب عن أمله في أن تتفق اللجنة في دورتها الثالثة على تكليف بإعداد مشروع منقح للصك وإمكانية العمل فيما بين الدورات للتحضير للدورتين الرابعة والخامسة. وأكد من جديد التزامه بعملية التفاوض، وشجع الوفود على الاستفادة من "روح التعاون السائدة في نيروبي"، التي تنطوي على توافق في الآراء والطموح، وعلى العمل بشكل هادف من أجل الوفاء بولايتها.

7- وأشارت السيدة أندرسن، في كلمتها الافتتاحية، إلى أهمية الدورة الخامسة لجمعية البيئة وقرارها التاريخي بصياغة صك بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي جسد روح التعاون السائدة في نيروبي. ويجب إعادة تبني روح التعاون هذه خلال الدورة الحالية، لضمان أن يكون التوصل إلى اتفاق قوي وشامل جاهزا بحلول عام 2024. ويجب أن يتناول الصك المعني دورة الحياة الكاملة للتلوث بالمواد البلاستيكية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن استخدام عدد أقل من المواد البكر، وكميات أقل من المواد البلاستيكية، وعدم استخدام مواد كيميائية ضارة، وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد، والالتزام بالتخلص الآمن من النفايات هي تدابير أساسية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعمل على حماية صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية، وإبطاء وتيرة تغير المناخ، وخلق فرص عمل جديدة وأسواق مستدامة، وتحقيق انتقال عادل.

8- وكانت المسودة الأولية للصك بمثابة عمل حقيقي جسّد تعددية الأطراف. ولجعلها تتسم بالقوة التحويلية، فإن الأوان قد حان لوضع أهداف طموحة ذات جداول زمنية معجلة؛ والتركيز على السياسات والتشريعات التمكينية؛ ووضع حوافز واضحة، بما في ذلك للقطاع الخاص؛ وضمان التمويل والمساعدة والتعاون الدولي للدول ذات الموارد القليلة؛ وتوفير التمويل لحلول أنشطة البحث والتطوير؛ والقضاء على المنتجات البلاستيكية غير الضرورية؛ ومعالجة تركة التلوث بالمواد البلاستيكية. ومن الضروري أيضا اتباع نُهج مأمونة وسليمة بيئيا لإعادة التصميم لضمان استخدام البدائل غير الضارة، الأمر الذي يتطلب تعاون جميع أصحاب المصلحة، مع ضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية لإدارة النفايات الصلبة وبدء عملية انتقال لا تترك أحدا خلف الركب. وستتسم قيادة القطاع الخاص بأهمية

أساسية في هذا الصدد؛ وسيصب التبكير باعتماد المعوضات أو البدائل غير البلاستيكية في مصلحة الشركات، لأنه سيمكنها من تأمين حصتها في الأسواق في المستقبل. ويمكن لأفريقيا الاضطلاع بدور قيادي، حسبما يتجلى من جهودها الرامية إلى الحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وابتكاراتها في قطاع الأعمال، فضلا عن مواردها الطبيعية الوفيرة. وطلبت من جميع المشاركين التفاوض في الدورة الحالية من أجل تحسين صك يمكن أن يشكل مستقبلا أفضل وخاليا من التلوث بالمواد البلاستيكية.

9- ورحب السيد روتو بالمشاركين في نيروبي وفي الدورة الثالثة للجنة، وقال إن تهديد البلاستيك لكوكب الأرض والصحة والمستقبل قد بلغ حجما تطلب استجابة عاجلة وعالمية حقا، من خلال وضع وتنفيذ صك دولي. ووفقا للإحصاءات الحالية، فإنه ما لم يُتخذ إجراء في هذا الصدد، سيتم إنتاج أكثر من بليون طن من المواد البلاستيكية بحلول عام 2060، مما يشكل تهديدا وجوديا. والعمل الذي اضطلعت به اللجنة حتى الآن هو عمل يستحق الثناء، ويبشر بحدوث تحول هائل في العلاقة بين البشرية والكوكب. وكان المجتمع الدولي ينتظر الصك بفارغ الصبر، وأتاحت الدورة الثالثة فرصة لتحويل المسودة الأولية إلى خطة للعمل الدولي بما في ذلك تدابير للحد من إنتاج المواد البلاستيكية؛ والقضاء على المواد البلاستيكية التي تثير إشكاليات والقصيرة العمر؛ والاستثمار في سياسات إدارة النفايات الصلبة؛ وضمان انتقال عادل لا يترك أحدا خلف الركب، ولا سيما العمال في البيئات غير الرسمية. وكانت المسودة الأولية نتاجا لتعددية بيئية حقيقية للأطراف؛ وإشارة كثيرة بالترحيب مفادها أن العالم كان على بعد خطوة واحدة من إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، أحد أكبر المساهمين في أزمة الكوكب الثلاثية.

10- إن كينيا ملتزمة بإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، كما يتضح من مختلف السياسات المتبعة بما في ذلك قانون الإدارة المستدامة للنفايات، الذي جعل بلده أول بلد يقوم بإخضاع جميع المنتجات للمسؤولية الممتدة للمنتِج. ووجه الشكر إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على اقتراحه استضافة أمانة الصك الدولي الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وطلب إلى الدول الأعضاء دعم هذا الاقتراح، الذي من شأنه أن يعزز أحد كيانات الأمم المتحدة القليلة التي يوجد مقرها في جنوب الكرة الأرضية. وقال إن التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية أمر أساسي لإحراز تقدم في مجال تغير المناخ؛ ولذلك ينبغي للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات وشركات التكنولوجيا تحويل الاستثمارات الاستراتيجية لتقليل بصمة النفايات البلاستيكية. وينبغي استكشاف بدائل للمنتجات البلاستيكية التي لا تُحدث آثارا سلبية، وينبغي الاستثمار في أفريقيا، حيث يمكن استخدام مواردها الطبيعية في صنع هذه البدائل، التي يمكن بدورها أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمل. ولمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، كانت هناك حاجة إلى تحول نموذجي من حيث الاستهلاك والإنتاج والتخلص من النفايات، وكان الصك بمثابة الخطوة الأولى صوب ذلك. وأخيرا، دعا جميع المشاركين إلى المشاركة في مبادرة وطنية لغرس الأشجار يجري تنفيذها حاليا في كينيا.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب

11- [يُستكمل فيما بعد]

رابعاً- المسائل التنظيمية

ألف- اعتماد النظام الداخلي

12- أشار الرئيس، عند تقديمه لهذا البند الفرعي، إلى أنه وفقا لمقرر لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى، فإن مشروع النظام الداخلي، بصيغته الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/3، سينطبق على أعماله بصفة مؤقتة إلى حين اعتماده، باستثناء القاعدة الواردة بين قوسين.

13- وقررت اللجنة، في دورتها الثانية، اعتماد بيان تفسيري يتعلق بالفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي، أُدرج في مذكرة الأمانة المرفقة بمشروع النظام الداخلي. وفي حين أجرى الرئيس مشاورات بشأن هذه المسألة الهامة مع عدد من الوفود خلال فترة ما بين الدورات، فإن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لمواصلة النظر

في هذه المسألة. ولذلك ستستمر مشاوراته بشأن هذه المسألة، واقترح أن يواصل خَلَفه السير على هذا المنوال في فترة ما بين الدورات.

14- وردا على طلب من أحد الممثلين بغرض الطمأنة بعدم الاحتجاج بالفقرة 1 من المادة 38، كرر الرئيس التزامه بإجراء المناقشات بروح من التعاون وتوافق الآراء، مشيرا إلى أنه يعول على جميع الأعضاء لإظهار هذه الروح من خلال المشاركة في الدورة دون اللجوء إلى الفقرة 1 من المادة 38.

باء- إقرار جدول الأعمال

15- أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/PP/INC.3/1):

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد النظام الداخلي؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم الأعمال؛

(د) مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة.

4- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد تقرير الدورة.

7- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم الأعمال

16- وافقت لجنة التفاوض الحكومية الدولية على تنظيم عملها على النحو المبين في مذكرة السيناريو للدورة (UNEP/PP/INC.3/2)، والبرنامج المقترح المتاح على الموقع الشبكي للدورة، وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المذكرة التوضيحية للرئيس.

17- وأشار الرئيس إلى استقالة نائب الرئيس من دول أوروبا الشرقية من المكتب، وقال إن اللجنة ستحتاج إلى انتخاب بديل له ليعمل للفترة المتبقية من ولايته، على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من مشروع النظام الداخلي، الذي يجري تطبيقه بصفة مؤقتة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للفقرة 2 من المادة 9. ووفقاً لذلك، دعا دول أوروبا الشرقية إلى إجراء مشاورات بهدف ترشيح شخص لذلك المنصب لكي تنظر اللجنة في الأمر في إطار البند 2 من جدول الأعمال (انتخاب أعضاء المكتب).

دال- مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

18- [يُستكمل فيما بعد]

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة

19- [يُستكمل فيما بعد]

واو- الحضور

20- حضر الدورة ممثلو الدول التالية: [يُستكمل فيما بعد]

21- ومُثِّلت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات التالية بصفة مراقب: [يُستكمل فيما بعد]

22- ومثِّلت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية بصفة مراقب: [يُستكمل فيما بعد]

23- ومُثلت أيضاً ما مجموعه [--] منظمة غير حكومية بصفة مراقِب. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/INF/[--].

خامساً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

24- في معرض تقديم هذا البند، استرعى الرئيس الانتباه إلى نص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية (UNEP/PP/INC.3/4)، مشيراً إلى أن الغرض منه هو تيسير ودعم عمل اللجنة في وضع ذلك الصك. ويعكس نص المسودة الأولية هدف وولاية القرار 14/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتسعى إلى التقاط مجموعة من الآراء التي أُعرب عنها خلال الدورتين الأولى والثانية للجنة، بما في ذلك من خلال تقديم خيارات مختلفة، مع ضمان اتساق النص ومنطقه وسهولة قراءته. وحيث إن اللجنة لم تدرس بشكل كامل بعض القضايا في الدورات السابقة، فلا تزال هناك ثغرات في النص. وشُجع الأعضاء على اغتنام الفرصة التي أتاحتها هذه الدورة لسد تلك الثغرات ولتحسين نص المسودة.

25- وأشار الرئيس إلى أن نص المسودة الأولية لا يُقصد به الحكم مسبقاً على قرارات اللجنة بشأن محتوى أو هيكل الصك المقبل. ودعا اللجنة إلى تحديد تقارب الآراء بشأن الخيارات أو بشأن حذفها، وبشأن الثغرات والأفكار المتعلقة بسبل سدها. وشدد أيضاً على أن اللجنة يمكن أن تقرر حذف أي من الأحكام الواردة في النص تماماً.

26- واسترعى الرئيس الانتباه أيضاً إلى التقرير التجميعي للنصوص المقدمة بشأن العناصر التي لم تُناقش في الدورة الثانية، مثل مبادئ ونطاق الصك (UNEP/PP/INC.3/INF/1)، والذي أُعد للمساعدة على إثراء المناقشات في الاجتماع التحضيري الذي عُقد قبل الدورة الحالية.

27- وفيما يتعلق بنص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، أشارت ممثلة الأمانة إلى أن اللجنة طلبت إلى الرئيس إعداد نص المسودة الأولية بدعم من الأمانة وقررت أيضاً أنه ينبغي في إعداد النص الاسترشاد بالآراء المعرب عنها في الدورتين الأولى والثانية للجنة، وأن النطاق الكامل للآراء ينبغي أن ينعكس من خلال الخيارات الواردة في نص المسودة الأولية. وفيما يتعلق بالنهج الذي اتبعته الأمانة في صياغة النص، أشارت إلى أن العناصر المؤقتة الإرشادية قد استخدمت لتحديد العناصر التي لم يناقشها الأعضاء بالتفصيل بعد؛ وأن ترتيب العناوين لم يكن ثابتاً ولا ينطوي على أي تحديد للأولويات؛ وأن نص المسودة يعكس السبل الممكنة لمعالجة القضايا، على أساس الآراء التي أعرب عنها الأعضاء؛ وأن مصطلحي "الصك" و"الهيئة الرئاسية" هما مجرد مصطلحين إرشاديين، دون المساس بالتسمية النهائية التي ستقررها اللجنة؛ وأن أي حواشي تعتبر تفسيرية ولا يقصد بها أن تشكل جزءاً من النص المتفاوض عليه.

28- وقدم الميسران المشاركان للاجتماع التحضيري، مارين كوليجنون (فرنسا) وداني راهديانسياه (إندونيسيا) موجزاً للمناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري الذي عُقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر[1].

(1) متاح على الرابط التالي: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/43978/PreparatorMeetingSummaryA.pdf.

ألف- البيانات

29- استمعت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى بيانات قدمها ممثلو المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان الأخرى.

30- وأشارت الممثلة المتحدثة باسم دول آسيا والمحيط الهادئ إلى أهمية مشاركة جميع المشاركين بحسن نية في عملية الصياغة والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء في صنع القرار. ويلزم اتباع نهج شامل لدورة الحياة لمعالجة مسألة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية في الماضي والحاضر والمستقبل معالجةً مباشرة بدرجة أكبر. وأشارت إلى أن بعض دول المنطقة أعربت عن قلقها من أن نص المسودة الحالي ليس متوازناً بما فيه الكفاية ويمكن أن يركز بقدر أكبر على استعادة المواد البلاستيكية الموروثة وإزالتها ومعالجتها وبدرجة أقل على التدابير التي يمكن أن تكون لها آثار وتداعيات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق وغير مقصودة. ومن المهم أن يعتمد الصك نهجاً قائماً على العلم تكمله المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، فضلاً عن تحسين الاقتصاد الدائري للمواد البلاستيكية، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية. وعند النظر في الالتزامات بموجب الصك الجديد، من الأهمية بمكان النظر في وسائل تنفيذ تراعي الظروف والقدرات الوطنية المختلفة. ولذلك، ينبغي أن تكون خطط العمل الوطنية عنصراً أساسياً في الصك، وهو ما يسمح باتخاذ إجراءات قطرية. ومن شأن تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة والكافية في الوقت المناسب، فضلاً عن وضع طرائق لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، أن يكون أيضاً عاملاً أساسياً لتنفيذ الصك. ويعد التعاون والتنسيق الدوليان حيويين أيضاً لتحقيق أهداف الصك. وشددت على أهمية استخدام الوقت في الدورة الحالية بحكمة، من خلال تحديد أولويات المناقشات بشأن المكونات الأساسية اللازمة لتنفيذ الصك وضمان أن يكون الصك مكملاً للعمل في إطار الصكوك الدولية الأخرى وليس تكراراً له.

31- وقال الممثل المتحدث باسم الدول الأفريقية إن بلدان المنطقة تتبنى نهجاً شاملاً لدورة الحياة لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية. ولذلك، دعا إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين للمواد البلاستيكية الأولية والقضاء على البوليمرات والمواد الكيميائية والمنتجات والتطبيقات المثيرة للقلق، مع اتخاذ تدابير تكفل الشفافية الكاملة والكشف عن المعلومات على طول سلسلة قيمة المواد البلاستيكية بأكملها. وبالنظر إلى أن التغييرات في سلسلة القيمة يمكن أن تؤدي إلى فقدان سبل العيش وقد تكون لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية أخرى، فمن المهم أن يراعي الصك الظروف الوطنية ويضمن انتقالاً عادلاً ومنصفاً وشاملاً للسكان المتضررين، مع إيلاء اعتبار خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والأطفال والشباب وجامعي النفايات. وينبغي أن يعطي الصك الأولوية أيضاً لمنع النفايات والحد منها على حساب إعادة التدوير وإدارة النفايات. وحيثما تكون إدارة النفايات ضرورية، يلزم اتخاذ تدابير فعالة لضمان الممارسات السليمة بيئياً في جميع مراحل تلك العملية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتضمن الصك تدابير فعالة لضمان تنظيف ومعالجة التلوث الموروث في جميع البيئات، وينبغي أن يراعي اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية، فضلاً عن تطبيق مبادئ ريو على أحكام الصك بوجه عام. وفيما يتعلق بآلية تمويل الصك، ينبغي إنشاء صندوق مخصص متعدد الأطراف يوفر الموارد المالية اللازمة والمستدامة والكافية للبلدان لضمان وفائها بالتزاماتها بموجب الصك المقبل. وأبرز الممثل الحاجة إلى بناء القدرات في المنطقة للمؤسسات والهياكل الأساسية المتقدمة على وجه الخصوص، وإلى وجود صك ييسر تبادل المعلومات والمعارف، والتعاون والتنسيق الدوليين بشأن أفضل العلوم المتاحة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والبحوث والتكنولوجيات، ومعارف الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بأهمية مشاركة أصحاب المصلحة، حث الممثل الحكومات على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات القطاع الخاص في نهج الاقتصاد الدائري على طول سلسلة قيمة المواد البلاستيكية. وشكر الأمانة على الوثائق المقدمة وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة في الدورة الحالية وإلى ولايات واضحة للعمل فيما بين الدورات للسماح بإعداد مسودة أولى لنص الصك لتكون جاهزة للنظر فيها في الدورة الرابعة. وأخيرا، طلب الممثل إلى الأعضاء تأييد دعوة منطقته إلى استضافة أمانة الصك المقبل في نيروبي، في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

32- ورحبت الممثلة المتحدثة باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنص المسودة الأولى، الذي قالت إنه يستجيب تماماً للولاية المسندة في الدورة الثانية ويعكس الآراء المعرب عنها في الدورتين الأولى والثانية. وشددت أيضاً على أهمية أن تعقد الوفود الصغيرة اجتماعين كحد أقصى لفريق الاتصال في أي وقت من الأوقات للسماح بالمشاركة الكاملة في المناقشات. وفيما يتعلق بالصك نفسه، فينبغي أن يتضمن التزامات وتدابير رقابية تغطي دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها، تكملها تدابير طوعية، وينبغي أن يراعي الظروف والقدرات الوطنية للبلدان النامية، على أن يكون ذلك مدعوماً بوسائل تنفيذ قوية. وينبغي أن يعزز الصك أيضاً الاقتصاد الدائري والتعاون الدولي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، والبحث والابتكار، والتثقيف والتوعية. وتحتاج البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتأثر بشكل غير متناسب بالتلوث بالمواد البلاستيكية، إلى موارد مالية جديدة وإضافية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وغير ذلك من وسائل التنفيذ من أجل الصك الجديد. وينبغي أن يسترشد تفسير الصك وتنفيذه بالمبادئ الرئيسية للقانون البيئي الدولي، بما في ذلك مبادئ ريو، وبمبادئ الانتقال العادل، ولا سيما بالنسبة لجامعي النفايات؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والمساواة بين الأجيال؛ وعدم التمييز؛ والوصول الى المعلومات؛ والشفافية والمساءلة؛ والاتساق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة؛ واستخدام أفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية. ويجب أن ينطوي الصك أيضاً على منظور جنساني، وأن يعزز العمل اللائق عبر سلسلة قيمة المواد البلاستيكية، وأن يستند إلى العلم. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إنشاء هيئة فرعية علمية وتقنية للتنفيذ الفعال للصك، الذي ينبغي أن يشمل تحديد واعتماد معايير لتحديد المواد الكيميائية والمواد المضافة الخطرة، والبوليمرات البلاستيكية، والمنتجات البلاستيكية التي تؤثر سلباً على صحة البشر والبيئة، بالإضافة إلى تقييم البدائل. وفيما يتعلق بالتنفيذ، هناك حاجة إلى آلية مالية قوية يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء صندوق جديد، وأوجه التآزر مع الصناديق البيئية المتعددة الأطراف القائمة، وتوفير المساعدة التقنية وبرامج نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتباع نهج مرحلي للتنفيذ، مع مراعاة نقاط البداية المتنوعة فيما بين البلدان. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، ينبغي تكليف الرئيس بوضع نص المسودة الأولى خلال فترة ما بين الدورتين على أساس الآراء المعرب عنها في الدورة الحالية. وينبغي إنشاء عملية رسمية فيما بين الدورات لمناقشة وسائل التنفيذ، والجوانب التقنية المتصلة بتدابير الرقابة، ومعايير المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات البلاستيكية.

33- وكررت الممثلة المتحدثة باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية دعوتها إلى وضع صك طموح وفعال ومنصف يعتمد نهج دورة الحياة الكاملة لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية مرة واحدة وإلى الأبد. وينبغي أن ينص الصك أيضاً على وسائل تنفيذ جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، فضلاً عن انتقال عادل وأحكام دعم محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أولوية الوصول، ولا سيما في المناطق التي تتأثر فيها تلك الدول بشكل غير متناسب. ولذلك من المهم أن تشمل التزامات الصك وتدابير تنفيذه الاعتراف الكامل بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تكون الالتزامات المتعلقة بالمواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات البلاستيكية متناسبة مع مستوى الضرر المتكبد، وينبغي وضع تعاريف وعمليات واضحة لتحديد هذه المواد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي تصميم جميع الالتزامات والتدابير السياقات المحلية؛ وتوافر بدائل آمنة وسهلة المنال وفعالة ومجدية اقتصادياً وسليمة بيئياً ومستدامة؛ والتعاون والتنسيق مع الأطر أو الاتفاقيات القائمة ذات الصلة، فضلاً عن ضمان الوقت الكافي للانتقال. وينبغي أن يصف الصك أيضاً العمليات المناسبة للسماح باستخدام أفضل البيانات والعلوم والمعلومات المتاحة، والمعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، من أجل المساعدة في تجميع المرفقات، ووضع الجداول الزمنية والإجراءات التنظيمية اللازمة. وتطرقت الممثلة إلى سياق البيئة البحرية، فأشارت إلى أن تنظيم معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة المحتوية على المواد البلاستيكية، والتي هي أحد أكبر مصادر القمامة البلاستيكية البحرية، ينبغي ألا يقتصر على قسم إدارة النفايات في الصك. ويتطلب إصلاح المواد البلاستيكية الموروثة في البيئة البحرية، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، اهتماماً خاصاً، نظراً لإلحاح المسألة، وينبغي أن يشمل التزامات ملزمة بمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في

الماضي والحاضر والمستقبل. وفيما يتعلق بوسائل تنفيذ الصك، أشارت الممثلة إلى أن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل إدارة النفايات، وإعادة التدوير، والاستصلاح، والمساعدة التقنية، والحصول على التكنولوجيات، ومتطلبات الإبلاغ. وفي الختام، أشارت إلى أنه نظراً للآثار الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة للتلوث بالمواد البلاستيكية على النظم الإيكولوجية العالمية الحرجة، يلزم أن يشجع الصك على اتخاذ إجراءات قوية من جانب أصحاب المصلحة على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات.

34- وأشار الممثل المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن المعارف العلمية أظهرت أن التلوث بالمواد البلاستيكية مسألة بيئية وصحية عالمية ملحة بشكل متزايد، وأشار إلى أن العمل البيئي المتعدد الأطراف أداة قوية لحماية البيئة العالمية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يشارك جميع المشاركين في المفاوضات بروح من التعاون البناء من أجل التوصل إلى اتفاق طموح يعالج جميع الأسباب والمصادر المحتملة للتلوث بالمواد البلاستيكية ويتضمن التزامات ملزمة قانوناً طوال دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن النقلة النوعية في إنتاج واستهلاك وإدارة المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية جلبت معها أيضاً فوائد اقتصادية وفرصاً تجارية. وتطرق الممثل إلى نص المسودة الأولى، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد لبدء العمل بشأن النص، رغم أن هذا النص لا يعكس جميع الآراء التي أعربوا عنها في الدورات السابقة، ويرون أن المناقشات في الدورة الحالية ستسمح لجميع الأعضاء بالتعرف على آراء الآخرين والعمل من أجل تقارب الآراء. وينبغي أن تشكل تلك المناقشات أساساً لمسودة أولى للنص يعدها الرئيس للدورة الرابعة للجنة. وينبغي أن تفضي المناقشات في الدورة الحالية أيضاً إلى وضع خارطة طريق واضحة للعمل التقني فيما بين الدورات، من أجل الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المتاح وسد أي ثغرات متبقية.

35- وأشار الممثل المتحدث باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ إلى أنه من المتوقع أن تتضاعف الكمية الهائلة من المواد البلاستيكية التي ينتهي بها المطاف في المحيطات كل عام بحلول عام 2030 إذا لم يُتخذ أي إجراء. ومن الضروري عدم السماح باستمرار هذه الحالة، لأن المواد البلاستيكية في منطقة المحيط الهادئ تهدد الأمن الغذائي والصحة البشرية، وتقوض القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل السياحة ومصائد الأسماك، وتسبب عبئاً مالياً ضخماً، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة النفايات. وعلى الرغم من أن المواد البلاستيكية قد ساعدت على تحسين الحياة في جميع أنحاء العالم، فإنه لا يمكن استخدام ذلك كحجة لتقليل طموح الصك. وقد كان العالم الحديث مدمناً على المواد البلاستيكية وقد حان الوقت للاعتراف بأن الإدمان يمثل مشكلة، ولتغيير العادات على مستوى العالم. ولذلك، يجب أن يتناول الصك دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها، مع اتخاذ تدابير تنطبق على المراحل الأولية والوسطى والنهائية، بما في ذلك المواد البلاستيكية القديمة، ويكفل ذلك أنه حتى أصغر دولة يمكنها المشاركة الكاملة في الالتزامات بموجب الصك والوفاء بها. وهناك حاجة إلى وسائل تنفيذ كافية، للدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، لضمان إمكانية إحداث ثورة في الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم في مواجهة الأزمة الحالية للتلوث والنفايات.

36- وقال الممثل المتحدث باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن من المهم التذكير بأهمية المواد البلاستيكية في حياة الإنسان ومساهمتها في نمو التجارة والاقتصادات الدولية، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الالتزامات بموجب الصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويلزم أن تستند المفاوضات بشأن الصك إلى توافق الآراء من أجل تجنب أي سياسات يصعب تنفيذها أو قد تكون لها عواقب اقتصادية أو اجتماعية سلبية، بما في ذلك ما يتعلق بسلسلة الإمداد. ولذلك، فهناك حاجة إلى أن تكون المبادئ التي يستند إليها الصك واضحة وأن تراعي ظروف جميع البلدان وقدراتها وإمكانياتها. وينبغي أن يركز الصك على الإدارة السليمة للنفايات البلاستيكية وأن يكفل انتقالاً عادلاً يمكّن البلدان من الوصول إلى التكنولوجيات والابتكارات المناسبة، بما في ذلك تعزيز تصميم المواد البلاستيكية لجعلها أكثر قابلية لإعادة التدوير.

37- وقالت الممثلة المتحدثة باسم هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا إن البلدان الأعضاء في تلك الهيئة ملتزمة بدعم صك دولي ملزم قانوناً وطموح وقابل للتنفيذ. وهناك حاجة إلى التعاون الإقليمي والعالمي لدفع

الإجراءات العملية ضد التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الآليات القائمة من قبيل اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها والعقد الإقليمية للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وبالتالي تبسيط الجهود والحد من الازدواجية. ويتعين أن يشجع الصك المبادرات العملية القطرية التي تراعي الظروف الوطنية المتنوعة. وينبغي أن يتناول الصك أيضاً جميع مصادر التلوث بالمواد البلاستيكية باعتماد نهج دورة حياة كاملة يشمل تصميم المنتجات والإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛ والنظر في المواد البلاستيكية الموروثة والتدفقات العابرة للحدود، بما في ذلك ما يتعلق بمعدات الصيد المهجورة والمفقودة والمهملة؛ وكفاءة الموارد والاقتصاد الدائري، مع الاعتراف بالدور المهم للمواد البلاستيكية في المجتمع. وهناك حاجة إلى وجود تعاريف واضحة مستندة غلى العلم تتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية والمواد البلاستيكية الدقيقة والدائرية والمواد المثيرة للقلق في المواد البلاستيكية، فضلاً عن فهم مشترك للبدائل والبدائل المستدامة حقاً والمجدية اقتصادياً. ومن النُهج التي يمكن اعتمادها نهج المسؤولية الموسعة للمنتجين، الذي ينبغي تصميمه خصيصاً على نحو يلائم الظروف الوطنية. وتطرقت الممثلة إلى تدابير التنفيذ، فأشارت إلى أنها ينبغي أن تكون شاملة ومستدامة ومؤثرة وعادلة، ودعت إلى إنشاء هيئة استشارية علمية. وينبغي أن تكون آلية إدارة الصك قوية ومبسطة، وأن تستند إلى الدروس المستفادة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى وأن تسمح باتخاذ إجراءات منسقة مع هذه الاتفاقات. وينبغي أن يتيح الصك أيضاً فترات انتقالية معقولة للسماح للصناعات والأسواق بالتكيف، وينبغي أن يستند إلى الجهود القائمة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وأن يسعى إلى تحقيق قدر أكبر من قابلية البيانات للمقارنة والشفافية، وهو ما سيمكّن بدوره البلدان من تحديد الإجراءات اللازمة ووضع تدابير ملائمة للغرض ومحددة السياق. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية الملائمة والكافية في الوقت المناسب في هذا الصدد.

38- وقال الممثل المتحدث باسم ائتلاف الطموح الكبير لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية إن نص المسودة الأولى يوفر أساساً جيداً للمشاركة في المفاوضات في الدورة الحالية. وكرر الدعوة إلى وضع أحكام ملزمة في المعاهدة لتقييد وخفض استهلاك وإنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية إلى مستويات مستدامة؛ وإزالة وتقييد المواد البلاستيكية غير الضرورية أو التي يمكن تجنبها أو التي تسبب مشاكل، وكذلك البوليمرات البلاستيكية والمكونات الكيميائية والمنتجات البلاستيكية ذات الاهتمام الخاص؛ وزيادة الدائرية الآمنة للمواد البلاستيكية في الاقتصاد، بالاسترشاد بالتسلسل الهرمي للنفايات؛ وإدارة النفايات البلاستيكية بطريقة آمنة وسليمة بيئياً، والقضاء على إطلاق المواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة، في الهواء والماء والأرض. ويجب أن يحتوي الصك أيضاً على أحكام ملزمة للإبلاغ والشفافية عبر سلسلة قيمة المواد البلاستيكية، والسماح بتعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ الإجراءات على أرض الواقع. وشجع الممثل جميع الأعضاء على المشاركة البناءة في الدورة الحالية، بهدف إحراز تقدم كبير بشأن نص المسودة، وطلب إلى الرئيس إعداد مسودة أولى، على أساس تلك المناقشات، للنظر فيها في الدورة الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالعمل التقني في فترة ما بين الدورات من أجل جمع أفضل العلوم والبيانات والمعارف المتاحة لكي تسترشد بها اللجنة في مناقشتها للمسودة الأولى والعمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2040.

39- وقال الممثل المتحدث باسم مجموعة من البلدان المتقاربة التفكير إن المجموعة لا تزال ملتزمة بإجراء حوار بناء ومنصف، مع مراعاة الحاجة إلى مشاركة واسعة من جميع البلدان والمناطق. وينبغي أن تركز المناقشات بشأن الصك في البداية على المسائل التي يمكن أن تحقق نتائج فورية وفعالة. ومن الأهمية بمكان أن يكون لأي مناقشة في أفرقة الاتصال في الدورة الحالية ولاية واضحة لإنتاج نسخة منقحة من نص المسودة الأولى الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4 تعكس جميع الآراء المعرب عنها على النحو المقدم، دون تغيير أو تفسير، من أجل ضمان شمولية العملية. وينبغي تقديم الوثيقة المنقحة إلى اللجنة لاستعراضها يوم الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

40- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو 64 عضواً بشأن البند 4 من جدول الأعمال يرد موجز لها أدناه، وكذلك ممثلو 20 مراقباً. ويمكن الاطلاع على للنصوص الكاملة للبيانات التي أدلى بها الأعضاء والمراقبون، عند تقديمها، على الموقع الشبكي للدورة.

41- وأعرب العديد من الممثلين الذين تحدثوا عن شكرهم للرئيس والأمانة على إعداد نص المسودة الأولى، وأعرب العديد منهم عن تقديرهم للتقرير التجميعي وللاجتماع التحضيري الذي عقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أن نص المسودة الأولى، الذي قال العديد من الممثلين إنه يعكس مجموعة الآراء المعرب عنها في الدورات السابقة، كان أساساً جيداً للمناقشة في أفرقة الاتصال. ومع ذلك، قال عدة ممثلين إن الآراء التي أُعرب عنها خلال الدورات السابقة لم تنعكس جميعها في الوثيقة، وهو ما أدى إلى اختلال التوازن في نص المسودة الأولى. وبناء على ذلك، طلب عدد من الممثلين إعداد مسودة أولى أكثر توازناً ودعوا إلى إدراج الصياغة الدقيقة التي يستخدمها الأعضاء بدلاً من تفسيرها، في حين اقترح أحد الممثلين استخدام نص المسودة الأولى، ما دامت أي إضافات أو حذف أو تعديلات يقترحها الأعضاء تُعامل على قدم المساواة مع ذلك النص. وأعرب أحد الممثلين عن اعتقاده القوي بأن نص المسودة الأولى قدم بالفعل حكماً مسبقاً على اتجاه المناقشة في أفرقة الاتصال، وبالتالي فهو أساس غير مناسب للمفاوضات. وعلاوة على ذلك، لاحظ عدد من الممثلين أن عناصر نص المسودة الأولى تتجاوز ولاية القرار 14/5، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة، وهو أمر قالوا إنه غير مقبول.

42- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة مواصلة المناقشة في أفرقة الاتصال. وقال عدد من الممثلين إن هذه المناقشة ينبغي أن تركز على استكمال القراءة الأولى لنص المسودة الأولى، واقترح آخرون أن تركز المناقشة الأولية على المجالات غير المثيرة للجدل في نص المسودة الأولى، وحثوا على استخدام الصياغة المتفق عليها من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. وقال عدد من الممثلين إنه ينبغي وضع تعريف للمصطلحات التقنية التي ستستخدم في الصك قبل المضي قدماً في المناقشات. وعلاوة على ذلك، شدد العديد من الممثلين على أهمية التذكير بأن المفاوضات ينبغي أن تكون قطرية التوجه وأن تستند دائماً إلى توافق الآراء، لا سيما وأن من الأهمية بمكان أن يكون الصك المقبل شاملاً بطبيعته.

43- وشدد العديد من الممثلين على الحاجة الملحة إلى معالجة التأثيرات السلبية للتلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان والبيئة، وقدم بعضهم تفاصيل عن الإجراءات الوطنية السابقة والحالية للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية. وسلط عدة ممثلين الضوء على الحاجة إلى صك قوي يكون شاملاً ومحدداً وقابلاً للقياس ومحدد الإطار الزمني، مع الطموح إلى القضاء على التلوث الإضافي بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2040. وأعرب الكثيرون عن رأي مفاده أنه من الأهمية بمكان اعتماد نهج لدورة الحياة الكاملة وتعزيز الاقتصاد الدائري فيما يتعلق بالمواد البلاستيكية. وشدد عدة ممثلين على أهمية التركيز على الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة. وحدد العديد من الممثلين الإدارة السليمة للنفايات، بما في ذلك منع تسرب المواد البلاستيكية إلى البيئة، باعتبارها القضية الرئيسية التي ينبغي أن يعالجها الصك.

44- وفيما يتعلق بالمواد البلاستيكية عموماً، أشار عدة ممثلين إلى أن المواد البلاستيكية تؤدي دوراً أساسياً في الحياة اليومية الحديثة وقالوا إنه لا بد من ملاحظة أن الصك مرتبط بوجه خاص بالتلوث بالمواد البلاستيكية. ولذلك، كان من الأهمية بمكان التمييز بين أنواع المواد البلاستيكية وتحديد الأنواع الدقيقة من المواد والمنتجات البلاستيكية التي ربما تكون قد ساهمت في التلوث بالمواد البلاستيكية. وفي هذا الصدد، أشار العديد من الممثلين أيضاً إلى مبدأ ريو بشأن الحق السيادي للبلدان في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وإلى ضرورة ألا تشكل تدابير السياسة التجارية للأغراض البيئية وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالبوليمرات البلاستيكية الأولية. وقالوا إن أي دعوات إلى فرض قيود على إنتاج البوليمرات الأولية قد تكون لها آثار اقتصادية غير مقصودة وواسعة النطاق، بما في ذلك على سلسلة الإمداد. ومع ذلك، شدد عدد من الممثلين الآخرين على الحاجة الملحة إلى خفض إنتاج البوليمرات الأولية، داعين إلى الحد الطموح والمحدد زمنياً من البوليمرات والمنتجات البلاستيكية التي تنطوي على مشاكل والتي يمكن تجنبها، وأبرز العديد من الممثلين الآخرين أهمية أن تُدرج في الصك وسائل تحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق، بما في ذلك البوليمرات، وتعقبها والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال وضع قائمة بالمواد الكيميائية التي تنطوي على مشاكل.

45- وفيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الصك، شدد معظم الممثلين الذين تحدثوا على أهمية مبدأ ريو المتعلق بالمسؤوليات المشتركة، والمتباينة في نفس الوقت، وأشار كثيرون أيضاً إلى مبادئ ريو الأخرى، بما في ذلك مبدأ تغريم الملوث والمبادئ التحوطية. وتحدث العديد من الممثلين عن الحاجة إلى انتقال عادل؛ واتباع نهج عادل ومنصف وشامل؛ واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والشفافية والمساءلة؛ وإدماج المعارف التقليدية والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية؛ والقضاء على الفقر؛ وتطبيق مسؤولية المنتِج الممتدة؛ وتشجيع إعادة استخدام المواد والمنتجات البلاستيكية وإعادة تدويرها وإصلاحها.

46- وكان هناك اتفاق عام على أن الصك ينبغي أن يكمل عمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك الاتفاقات الإقليمية، لا أن يكون تكراراً له، وأن من الأهمية بمكان التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والأطر الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ورأى عدد من الممثلين أيضاً أن من المهم ضمان أن يتماشى الصك مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقال أحدهم إنه ينبغي أن يكون متفقاً مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

47- وشدد العديد من الممثلين على ضرورة أن يعتمد الصك نهجاً قائماً على العلم ويستند إلى البيانات ويستخدم أفضل العلوم المتاحة، ودعا عدد منهم أيضاً إلى إنشاء هيئة علمية قالوا إنها قد تكون أيضاً في شكل هيئة معنية بالسياسات العلمية أو هيئة علمية – اجتماعية – اقتصادية.

48- وفيما يتعلق بالتنفيذ، أشار بعض الممثلين إلى أهمية الأهداف العالمية والوطنية الملزمة، بالاقتران مع التدابير الطوعية. وأشار العديد من الممثلين إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة، والمتباينة في نفس الوقت، وأعربوا عن تأييدهم القوي لوضع خطط عمل وطنية، تمكن البلدان من تكييف التزاماتها وفقاً للاحتياجات والأولويات والقدرات المحددة لبلدانهم. وأعرب عدد من الممثلين أيضاً عن رأي مفاده أن تنفيذ الصك ينبغي ألا يكون عبئاً مفرطاً على البلدان، وهو ما يجعل التنفيذ قابلاً للتحقيق، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، قال أحد الممثلين إن من الضروري أن تشير الصياغة الواردة في فرع نص المسودة الذي يشير إلى التلوث القائم بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، إلى التدابير الإلزامية بدلاً من التدابير الطوعية، مردداً رأي العديد من الممثلين بأن معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية تكتسي أهمية قصوى. وشدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى التنسيق مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وأشار أحد الممثلين إلى أهمية التعاون وإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الصك في المستقبل.

49- وشدد العديد من الممثلين على أهمية إنشاء آليات فعالة في المجتمع لتعزيز دائرية المواد البلاستيكية ومنع تسربها إلى البيئة. ودعا أحد الممثلين إلى وضع مرفق للصك يحدد التدابير الفعالة، الطوعية والإلزامية على السواء، التي يتعين اتخاذها في المراحل الأولى والوسطى والنهائية، وأشار إلى الحاجة إلى سياسات وطنية متكاملة وشاملة. ودعا عدة ممثلين إلى إيجاد بدائل للمواد والمنتجات البلاستيكية يسهل الوصول إليها وبأسعار معقولة وصديقة للبيئة، وألقى بعض الممثلين الضوء على أهمية استثمارات الحكومة والقطاع الخاص تحقيقاً لهذه الغاية.

50- ودعا العديد من الممثلين إلى تقديم الدعم الكافي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في ظل ظروف متفق عليها بصورة متبادلة والمساعدة التقنية. وشدد عدة ممثلين على الحاجة إلى موارد مالية يمكن الوصول إليها وكافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة، وشدد أحدهم على أهمية توفير دعم تنفيذي مركز وفعال من حيث التكلفة لمن هم في أمس الحاجة إليه. وألقى عدة ممثلين الضوء على الإدارة المستدامة للنفايات باعتبارها مجالاً رئيسياً تحتاج فيه البلدان النامية إلى المساعدة. واسترعى عدد من الممثلين الانتباه أيضاً إلى الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي قالوا إنها ينبغي أن تنعكس في أحكام الصك نفسه، وللدول الأرخبيلية والدول ذات السواحل الممتدة. وقد استرعى عدة ممثلين الانتباه أيضاً إلى الطابع العابر للحدود للتلوث بالمواد البلاستيكية والحاجة إلى النظر بوجه خاص في ظروف البلدان

الواقعة أسفل مجرى النهر، وأشار أحد الممثلين إلى أن بلده قدم ورقة غير رسمية لكي تنظر فيها اللجنة بشأن الاهتمام الخاص الذي تحتاجه البلدان المتخلفة في المراحل النهائية من أجل إدارة الحمل التراكمي للمواد البلاستيكية وحماية البيئة البحرية المجاورة. وشدد عدة ممثلين أيضاً على أولوية النظر في احتياجات الفئات الضعيفة على وجه الخصوص، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات الساحلية وجامعو النفايات.

51- وفيما يتعلق بالتمويل، أعرب بعض الممثلين عن رأي مفاده أن الآلية المالية للصك ينبغي أن تستند حصراً إلى صندوق جديد مكرس متعدد الأطراف، بينما دعا آخرون أيضاً إلى استخدام الآليات المالية القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية. ولكن قال آخرون إنه يمكن تعبئة الدعم المالي من مجموعة من المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص. وقال بعض الممثلين إنه ينبغي استخدام الآليات المالية القائمة، وأشار أحد الممثلين إلى أن هذا النهج من شأنه أن يتجنب الانتظار لعدة سنوات ريثما يتم إنشاء صندوق جديد، وشدد ممثل آخر على أن الحصول على التمويل ينبغي أن ينطوي على أقل قدر ممكن من البيروقراطية.

52- وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لاستضافة أمانة الصك الجديد في نيروبي.

53- وفيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات، دعا بعض الممثلين إلى التركيز على العمل التقني، بما في ذلك بشأن المبادئ؛ وتعريف المصطلحات الرئيسية؛ ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الآلية المالية؛ ومرفقات الصك. وقالت إحدى الممثلات إن بلدها لا يمكنه دعم أي عمل فيما بين الدورات بشأن المسائل التقنية لا يصاحبه عمل بين الدورات بشأن التمويل، وشددت ممثلة أخرى على أهمية القيام بالعمل بطريقة شاملة، بتمثيل جغرافي وجنساني منصف. ودعا أحد الممثلين إلى وضع ولايات وجداول زمنية واضحة للعمل، بينما اقترح ممثل آخر إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وأيد عدة ممثلين منح الرئيس ولاية لإعداد مسودة أولى للنص، على أساس المناقشة التي جرت في الدورة الحالية، لتكي نظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة.

باء- إنشاء أفرقة اتصال

54- في وقت لاحق، قررت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إنشاء فريقي اتصال من أجل تحديد مجالات توافق الآراء وتضييق نطاق الخيارات المحتملة، مع استخدام النص الوارد في مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4 مرجعاً توجيهياً لعملهما. وتمثلت ولاية فريق الاتصال 1، الذي اشترك في تيسيره أكسل بورشمان (ألمانيا) وغوين سيسيور (بالاو)، في التركيز على العناصر الواردة في الجزء الأول المتعلق بالهدف (الأهداف)؛ وفي الجزء الثاني من مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4. بينما تمثلت ولاية فريق الاتصال 2، الذي اشتركت في تيسيره كيت لينش (أستراليا) وأوليفر بواشي (غانا)، في التركيز على العناصر الواردة في الجزأين الثالث والرابع من مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4. وعقب المناقشات التي جرت في فريقي الاتصال، كان على الميسرين المشاركين إعداد موجز الميسرين المشاركين بشأن المناقشات لتقديمه إلى اللجنة.

55- وقررت اللجنة أيضاً إنشاء فريق اتصال ثالث. وتمثلت ولاية فريق الاتصال 3، الذي اشتركت في تيسيره مارين كوليجنون (فرنسا) وداني راهديانسياه (إندونيسيا)، في النظر في العناصر التي تناولها التقرير التجميعي والمدخلات المقدمة من الأعضاء للعناصر المؤقتة في المسودة الأولية، مع التركيز على العناصر التي لم تُناقش في الدورة الثانية للجنة، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الاجتماع التحضيري الذي عقد قبل الدورة الحالية والعمل المضطلع به فيما بين الدورات؛ والنظر في الاحتياجات والجداول الزمنية المحددة للعمل ذي الصلة فيما بين الدورات، إن وجد، بشأن المسائل الموضوعية التي تُناقش في فريق الاتصال 3؛ وإعداد توصيات بشأن العمل المحتمل فيما بين الدورات وطرائقه فيما يتعلق بالقضايا المحددة في أفرقة الاتصال 1 و2 و3، استناداً إلى العمل ذي الصلة في أفرقة الاتصال هذه. وعقب المناقشات التي جرت في فريق الاتصال، كان على الميسرين المشاركين إعداد موجز الميسرين المشاركين بشأن المناقشات لتقديمه إلى اللجنة.

56- واقترح الرئيس أيضاً أن يقدّم الميسّران المشاركان لكل فريق اتصال تقريراً إلى اللجنة عن التقدم المحرز في عمل ذلك الفريق.

57- وأعربت إحدى الممثلات عن رغبتها في المشاركة في مناقشة بنّاءة بشأن العناصر الواردة في التقرير التجميعي، على الرغم من أن التقرير لم يتح إلا قبل افتتاح الدورة الحالية بأسبوعين. وبناء على ذلك، كانت المشاورات الداخلية جارية ولزم الانتهاء منها قبل أن يتمكن وفدها من عرض موقفه. وألقى ممثل آخر الضوء على دور بلدان المصب بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في منع القمامة البحرية، مشيراً إلى أنه ينبغي بالتالي إيلاؤها اهتماماً خاصاً في المناقشة التي تجري في فريق الاتصال 3، بغية ضمان الإدارة السليمة للنفايات، والانتقال العادل وحل مسألة المواد البلاستيكية الموروثة، من بين أهداف أخرى.

58- وأعرب عدة ممثلين عن قلقهم إزاء اقتراح مناقشة التعاريف في فريق الاتصال 3، بالنظر إلى أن المناقشات ستجري في وقت واحد في فريقي الاتصال 1 و2، وطلبوا توضيحاً بشأن كيفية ضمان وجود روابط فعالة بين أفرقة الاتصال. وفي هذا الصدد، أثار العديد من الممثلين أيضاً شواغل فيما يتعلق بتحديد مواعيد اجتماعات أفرقة الاتصال، واقترحوا تأجيل اجتماعات فريق الاتصال 3 إلى ما بعد عقد اجتماعي فريقي الاتصال 1 و2. وطلب أحد الممثلين أيضاً توضيحاً بشأن كيفية انعكاس نتائج فريق الاتصال 3 في المسودة الأولى، نظراً لتمييزه عن فريقي الاتصال الآخرين.

59- وقال بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن الجدول الزمني المقترح يستوعب الشواغل التي أعربت عنها بعض الأطراف، فهو يضمن مثلاً النظر في العناصر التي كانت مفقودة في المشروع الأولي في مرحلة سابقة من الاجتماع. وأشار آخر إلى أنه سيكون من المناسب النظر في التعاريف في فريق الاتصال 3، نظراً لروابطه القوية مع النطاق، الذي يقع أيضاً ضمن ولاية فريق الاتصال هذا.

60- وقال الرئيس إنه نظراً لوجود جوانب ترابط بين ولايات أفرقة الاتصال الثلاثة، سيكفل الميسرون المشاركون في أفرقة الاتصال الثلاثة التنسيق بشكل وثيق بشأن التقدم المحرز المتصل بالعناصر المترابطة ووضع استراتيجيات لمعالجة التداخلات المحتملة والتشاور، عند الضرورة، بشأن بعض جوانب الترابط المحددة.

61- ودعا الرئيس الأعضاء الذين لديهم مقترحات نصوص إلى أن يقدموها خطياً إلى الأمانة في موعد أقصاه الساعة 10:00 من صباح يوم الخميس 16 تشرين الثاني/نوفمبر.

62- وبعد ذلك، استمعت اللجنة إلى تقارير بشأن التقدم المحرز في المناقشات في أفرقة الاتصال الثلاثة قدّمها ميسّروها المشاركون. وعقب التقرير الذي قدمه ميسّر فريق الاتصال 2، طلب أحد الممثلين وبتأييد من آخرين أن يُذكَر في تقرير فريق الاتصال 2 أن بعض الأعضاء قد أعربوا عن تفضيلهم إنشاء آلية مالية جديدة من أجل تقديم دعم كامل للصك الجديد. ولكن أحد الممثلين ذكر أنه يفضّل استخدام آلية مالية قائمة، من أجل تيسير العملية وتسريعها، بينما أعربت ممثلة أخرى عن تفضيلها إنشاء آلية مالية جديدة ضمن مؤسسة مالية قائمة.

63- [يُستكمل فيما بعد]

سادساً- مسائل أخرى

64- [يُستكمل فيما بعد]

سابعاً- اعتماد التقرير

65- [يُستكمل فيما بعد]

ثامناً- اختتام الدورة

66- [يُستكمل فيما بعد]